لا يشترط ذكرهما فيكفي الاطلاق ويحمل على نقد
وعشر وقت بحسب العادة الا الشعير
اذ كره فيقدره ولو كان لواحد دواب ولم
يعين عددا منها لم يعلق له الا واحدة على
النص وقولي لاحبسه الى اخره من زيادتي
والاصل في ذلك ما روى البيهقي انه صلى الله
عليه وسلم صالح اهل ايلة على ثلاثمائة دينار
وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضيافة من يمر بهم
من المسلمين وروى الشيخان خير الضيافة
ثلاثة ايام وليكن المنزل بحيث يدفع الحر
والبرد وله اجابة من طلب منه ولو اعجميا
او اجنبية لا ياسم بها بل باسم زكاة ان زاد
مصلحة وسقط عنه اسم الجزية وله تفريقها
اي الزكاة عليه كما فعل عمر رضي الله عنه
ولم يخالفه احد من الصحابة ولها ايضا
تربيعها وتخميسها ونحوهما بحسب المصلحة
لا الجبران لبناء التضعيف ولانه على
خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد
النص ففي خمسة ابوة شاتان وخمس وعشرين

بنتا

بنتا مخاض وفي المعشرات خمسها او عشرها
وفي الركاز خمسان ولو ملك ستا وثلاثين
بعيرا لبس فيها بنتا لبون اخرج بنتي مخاض
مع اعطاء الجبران او حقتين مع اخذه فيعطي
في النزول مع كل واحدة شاتين او عشرين
درهما ويأخذ في الصعود مع كل واحدة
مثل ذلك لكن الخيرة هنا في ذلك للامام
لا للمالك كما نص عليه الشافعي ولا يأخذ
فسط بعض نصاب كشاة من عشرين شاة
ويفي شاة من عشرة لان الاثر انما ورد
في تضعيف ما يلزم المسلم ثم الماخوذ منه
مضعفا او غير مضعف جزية فيصرف مصرفها
ولهذا قال عمر هو لاقوم حقي ابو لا سلم
ورضوا بالمعنى ولا يؤخذ من مال من لا تلزمه
الجزية كالمراة والصبي ويزاد على الضعف
ان لم يرض بدينار عن كل واحد الى ان يفي

فصل في احكام الجزية غير ما مر لزمنا
بعقدها للكفار الكف عنهم مطلقا عن
التقييد بما ياتي بان لا تنقض لهم نفسا وله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)